الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 8 ماي 1945- قالمة

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

الملتقى الوطني حول: الفساد وتأثيره على التنمية الاقتصادية.

يومي 24-25 أفريل 2018

أ. ثوامرية ريم	د. خروف منير	د. سماعلي فوزي
أستاذة مؤقتة وطالبة دكتوراه	أستاذ محاضر	أستاذ محاضر
كلية العلوم الاقتصادية، التجارية، وعلوم التسيير / جامعة قالمة		
rym240@yahoo.fr	somam23@yahoo.fr	smaali_faouzi@yahoo.fr
06.99.71.53.61	0661512194	0774536490

عنوان المداخلة:

- أثر الفساد على التنمية المستدامة-

الملخص: تهدف هذه الورقة البحثية إلى تسليط الضوء مفهوم الفساد ومختلف أشكاله والأسباب التي تؤدي إلى انتشاره، إضافة إلى توضيح مفهوم التنمية المستدامة وإبراز مختلف أبعادها، فضلا عن تبيان أثر الفساد على التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة.

وقد أفضت النتائج إلى أن الفساد ظاهرة استفحلت وتفشت وسط المجتمعات المختلفة، وباتت وباء يهدد نمو وتطور مختلف الاقتصادات، حيث يؤثر الفساد على مختلف المتغيرات الاقتصادية بشكل سلبي، ويؤدي إلى تعثر جهود التنمية ويعرقل تقدم عجلة التنمية نحو الأمام، كما أن الفساد يؤدي إلى خلق تدهور في الأوضاع

الاجتماعية نتيجة لتدهور المتغيرات الاقتصادية، فضلا عن أن حب تحقيق المصالح الشخصية والمزيد من الربحية يؤدي إلى الإخلال بالنظام البيئي ويهدد استقرار الأنظمة البيولوجية.

الكلمات المفتاحية: الفساد، التنمية المستدامة، الأثر، أبعاد التنمية المستدامة.

Abstract: This paper aims at shedding light on the concept of corruption, its various forms and the reasons that lead to its spread, in addition to clarifying the concept of sustainable development and highlighting its various dimensions, as well as the impact of corruption on sustainable development in its three dimensions.

The results have led to the fact that corruption has become a phenomenon that has spread among different societies and has become a pandemic threatening the growth and development of various economies. Corruption affects various economic variables negatively, leads to the faltering of development efforts, impedes the progress of development, In social situations as a result of the deterioration of economic variables, as well as the desire to achieve personal interests and more profitability leads to disruption of the ecosystem and threaten the stability of biological systems.

Keywords: corruption, sustainable development, impact, dimensions of sustainable development**.**

مقدمة: الفساد ظاهرة قديمة في فحواها وحديثة في أساليبها، تعددت أساليب الفساد بتنوع بيئته حيث اتخذت أشكالا مختلفة منها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والقانونية والدولية.

لقد نما وبشكل كبير الترابط الاقتصادي بين الدول وترافق معه اكتساب عدد من القضايا الاقتصادية بعدا دوليا، وأصبحت هذه القضايا مرتبطة بالمصالح التجارية التقليدية، كقضيتي التنافس وسياسة الاستثمار وأضيفت إليهما قضية الفساد.

على الرغم من أن الفساد ليس قضية جديدة، إلا أن بروزها كقضية عالمية جاء مؤخرا، فمع نهاية الحرب الباردة، اتسعت المسيرة الديمقراطية والتكامل الاقتصادي وامتد نطاقهما وبرز الفساد مهددا بإبطاء هذا الاتجاه أو تقويضه، حيث يعمل الفساد على منح المكاسب غير المشروعة للمسؤولين، مما يشكل حافزا للتعلق بأهداب السلطة، ويجعلهم يدفعون بلدانهم إلى أعماق أشد غورا في القلاقل السياسية والاقتصادية، كما يعمل على تشويه الانفتاح على السوق والإصلاحات المعززة للديمقراطية بالنسبة للبلدان المتحولة.

ويعمل الفساد كذلك على تشويه التجارة الدولية والتدفقات الاستثمارية، ويسهل أنشطة الجريمة المنظمة على المستوى الدولي كالاتجار بالمخدرات وغسيل الأموال.

فضلا عن أن الفساد يخلل بالبناء الاجتماعي ويحدث هوة كبيرة بين أفراد المجتمع، ويتسبب في ظهور طبقية في المجتمعات، فضلا عن تدهور الأوضاع المعيشية والصحية للسكان، كما ويؤدي الفساد إلى الإخلال بالنظام البيئي ويؤدي إلى تدهور البناء الطبيعي.

انطلاقا مما تقدم، يمكن طرح التساؤل التالي:

كيف يؤثر الفساد على مسار التنمية المستدامة؟

1. **التساؤلات الفرعية:** انطلاقا من التساؤل الرئيس يمكن طرح التساؤلات التالية:
   - ما المقصود بالفساد؟
   - فيما تتمثل أبعاد التنمية المستدامة؟
2. **الفرضيات:** بغرض الوصول إلى النتائج المرجوة من الدراسة، تم وضع الفرضيات التالية:
   - الفساد هو التحول من الوضع الجيد إلى الوضع السيئ.
   - تتكون التنمية المستدامة من ثلاثة أبعاد أساسية تتمثل في كل من البعد الاقتصادي، الاجتماعي والبيئي.
3. **أهداف الدراسة:** يكمن الهدف من إجراء هذه الدراسة في:
   - التعرف على موضوع الفساد والتنمية المستدامة.
   - تحليل الأثر الذي يحدثه الفساد على التنمية المستدامة.
4. **هيكل الدراسة:** تم تقسيم الدراسة إلى المحاور التالية:

المحور الأول: الإطار النظري للفساد.

المحور الثاني: الجانب المفاهيمي للتنمية المستدامة.

المحور الثالث: الفساد وأثره على التنمية المستدامة.

المحور الأول: الإطار النظري للفساد.

يعتبر الفساد آفة على المجتمع المعاصر وهو ظاهرة وبائية انتشرت في كثير من الدوائر الحكومية انتشار النار في الهشيم نتيجة للظروف التي يعيشها المجتمع.

أولا– تعريف الفساد: يعرف الفساد على أنّه ظاهرة من الظواهر الاجتماعية الخاطئة، وهي منتشرة بكثرة في جميع المجتمعات وخاصة المجتمعات العربية، وهي من الأساليب الخاطئة التي يتبعها فرد من أفراد المجتمع، من أجل تحقيق مكاسب ومصالح شخصية على حساب الآخرين، وبذلك فهي خروج عن القانون والعرف السائد في المجتمع الذي يعيش فيه الأفراد الفاسدون، واستغلال للمناصب الرفيعة وذات السلطة والسيادة في الحصول على ممتلكات الغير، سواء كان هذا الاستغلال لصالح فرد أو لصالح جماعة، مع غياب القوانين والعقوبات الرادعة لمثل هؤلاء الأفراد.[1]

كما ويعرف الفساد بمفهومه العام على أنه التغير من الحالة المثالية إلى حالة دون الحالة المثالية، بمعنى التغير للأسوأ. ويكون هنا ضد الإحسان وضد التحول أو التغير إلى الحالة المثالية.[2]

ثانيا– أسباب الفساد: ويمكن التمييز بين:

1. **سياسية:** ضعف مؤسسات المجتمع المدني، ضعف تطبيق الأنظمة، عدم الشفافية وعدم إيضاح حقوق الافراد وواجباتهم.
2. **اجتماعية:** السلوك والعادات والتقاليد والموروثات الاجتماعية وكذلك ما يحدث في المجتمع من كوارث وأزمات تخلق آثار مدمرة في المجتمع من فقر وحاجه وأحياناً سلوك ينافي مبادئ المجتمع الصالح.
3. **اقتصادية:** إن الأوضاع الاقتصادية التي يمر بها المجتمع نتيجة الحروب والصراعات والكساد والحصار الاقتصادي من بعض السياسات الدولية وارتفاع تكاليف المعيشة جميعها تؤدي إلى ممارسة أنواع من الفساد الإداري والمالي.
4. **دينية:** ضعف الوازع الديني والانصياع لشهوات النفس الأمارة بالسوء حيث إذا ضعف الوازع الديني فإن الإنسان يسلك سلوكا مفاده أن الغاية تبرر الوسيلة لأن الرادع القوي لأي عمل إنساني هو مخافة الله سبحانه وتعالى. [3]

ثالثا– مظاهر الفساد: تتجلى ظاهرة الفساد بمجموعة من السلوكيات التي يقوم بها بعض من يتولون المناصب العامة، وبالرغم من التشابه أحيانا والتداخل فيما بينها إلا أنه يمكن إجمالها كما يلي:

1. **الرشوة (Bribery):** أي الحصول على أموال أو أية منافع أخرى من أجل تنفيذ عمل أو الامتناع عن تنفيذه مخالفةً للأصول.
2. **المحسوبية(Nepotism)** : أي تنفيذ أعمال لصالح فرد أو جهة ينتمي لها الشخص مثل حزب أو عائلة أو منطقة...إلخ، دون أن يكونوا مستحقين لها.
3. **المحاباة (Favoritism):** أي تفضيل جهة على أخرى في الخدمة بغير حق للحصول على مصالح معينة.
4. **الواسطة (Wasta):** أي التدخل لصالح فرد ما أو جماعة دون الالتزام بأصول العمل والكفاءة اللازمة مثل تعيين شخص في منصب معين لأسباب تتعلق بالقرابة أو الانتماء الحزبي رغم كونه غير كفؤ أو مستحق.
5. **نهب المال العام:** أي الحصول على أموال الدولة والتصرف بها من غير وجه حق تحت مسميات مختلفة.
6. **الابتزاز(Black mailings)** : أي الحصول على أموال من طرف معين في المجتمع مقابل تنفيذ مصالح مرتبطة بوظيفة الشخص المتصف بالفساد .[4]

رابعا– أنواع الفساد: هناك أنواع عديدة للفساد أهمها:

1. **الفساد السياسي:** يعرف بمعناه الأوسع بأنه إساءة استخدام السلطة العامة (الحكومة) لأهداف غير مشروعة وعادة ما تكون سرية لتحقيق مكاسب شخصية، كما أنه يتعلق بمجمل الانحرافات المالية ومخالفات القواعد

والأحكام التي تنظم عمل المؤسسات السياسية في الدولة، كما أنه البؤرة التي تتمخض عنها كافة أنواع الفساد الأخرى وكلما كان الاستئثار بالسلطة متشدداً كلما زاد الفساد وأساليبه انتشاراً، فالسلطة المطلقة مفسدة مطلقة، وأكثر صور الفساد السياسي شيوعاً المحسوبية، النفوذ، الابتزاز.

2. **الفساد الاقتصادي:** هو أكثر أنواع الفساد تأثيراً على نمو المجتمع وتطوره وله أشكال وطرق لا تحصى، تتغير وفق النظام الاقتصادي السائد ويتمثل بالبيروقراطية والروتين والتهرب الضريبي والاحتكار والبطالة المقنعة في أجهزة الدولة والرشاوى والاختلاسات والتزوير.

3. **الفساد الأخلاقي:** ويتمثل في مجمل الانحرافات الأخلاقية والسلوكية المتعلقة بالسلوك الشخصي وتصرفاته (الغش–الخداع–الرذيلة–الكذب) أو استغلال السلطة لتحقيق مآرب شخصية وعلى حساب المصلحة العامة وممارسة المحسوبية بشكلها الاجتماعي والذي يسمى بالمحاباة الشخصية دون الاعتبار للكفاءة أو الجدارة.

4. **الفساد المالي والإداري:** ويتعلق بمظاهر الفساد للانحرافات المالية والإدارية والوظيفية والتنظيمية. [5]

المحور الثاني: الجانب المفاهيمي للتنمية المستدامة.

قبل الخوض في مفهوم التنمية المستدامة لا بد لنا من التعرض لمفهوم التنمية: فالتنمية لغة هي "النماء" أو "الازدياد التدريجي"، ويستخدم اصطلاح التنمية عادة في المستويات الاقتصادية والاجتماعية وغيرها. أما مصطلح التنمية فيعبر عن التطور البنياني أو التغير البنياني للمجتمع بأبعاده الاقتصادية والاجتماعية والفكرية والتنظيمية من أجل توفير الحياة الكريمة إلى كافة أفراد المجتمع.[6]

1. **تعريف التنمية المستدامة:** لقد حظي مفهوم التنمية المستدامة بأكثر من 60 تعريفا، وذلك بالنظر لتعدد أبعادها، حيث عرفتها اللجنة العالمية للتنمية المستدامة على أنها تلبية حاجات الحاضر دون أن تؤدي إلى تدمير قدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة.
2. **خصائص التنمية المستدامة:** يمكن إبرازها في الآتي:

- التنمية المستدامة تختلف عن التنمية في كونها أشد تداخلا وأكثر تعقيدا وخاصة فيما يتعلق بما هو طبيعي وما هو اجتماعي في التنمية.
- التنمية المستدامة تتوجه أساسا لتلبية احتياجات أكثر الطبقات فقرا أي أن التنمية تسعى للحد من الفقر العالمي.
- التنمية المستدامة تحرص على تطوير الجوانب الثقافية والإبقاء على الحضارة الخاصة بكل مجتمع.
- عناصر التنمية المستدامة لا يمكن فصل بعضها عن بعض لشدة تداخل الأبعاد والعناصر الكمية والنوعية لها.
- التنمية المستدامة عملية مجتمعية، يجب أن تساهم فيها كل الفئات والقطاعات والجماعات، ولا يجوز اعتمادها على فئة قليلة أو مورد واحد.

- التنمية المستدامة عملية واعية، وهذا يعني أنها ليست عملية عشوائية وإنما عملية محددة الغايات، ذات استراتيجية طويلة المدى وأهداف مرحلية ومخططات وبرامج.
- بناء قاعدة وإيجاد طاقة إنتاجية ذاتية، وهذا يتطلب من عملية التنمية المستدامة أن تبني قاعدة إنتاجية صلبة وطاقة مجتمعة متجددة لم تكن موجودة قبلا، وأن تكون مرتكزات هذا البناء محلية ذاتية، متنوعة ومتشابكة ومتكاملة قادرة على التكيف مع التغيرات في ترتيب أهمية العناصر المكونة لها، كما يتوفر لهذه القاعدة التنظيم الاجتماعي السليم، الموارد البشرية المدربة، القدرة التقنية والتراكم الرأسمالي الكافي.[7]

3. **ظهور فكرة التنمية المستدامة:** يمكن توضيح التطور التاريخي لمفهوم التنمية المستدامة، من خلال الجدول التالي.

جدول رقم (1): يوضح التطور التاريخي لمفهوم التنمية المستدامة.

السنة	الحدث
1968	إنشاء نادي روما الذي جمع عددا كبيرا من رجال الأعمال من مختلف الدول، دعا النادي إلى ضرورة إجراء أبحاث تخص مجالات التطور العلمي لتحديد حدود النمو في الدول المتقدمة.
1972	نادي روما ينشر تقريرا مفصلا حول تطور المجتمع البشري وعلاقة ذلك باستغلال الموارد الاقتصادية، وينشر توقعات سنة 2100، ولعل من أهم نتائجه هو أن مسار النمو الاقتصادي في العالم سوف يحدث خللا خلال القرن الحادي والعشرين بسبب التلوث وتعرية التربة ونضوب الموارد والطاقة...إلخ، وفي نفس السنة تم انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة البشرية في ستوكهولم، تم فيه الدعوة إلى ضرورة الربط بين البيئة والمشاكل الاقتصادية وكذا ضرورة تهيئة الجنوب.
1987	تم بلورة تعريف حول التنمية المستدامة (تقرير برونتلاند).
1992	على غرار الكوارث الصناعية التي حدثت في العالم (تشرنوبيل مثلا) وانتباه جماعة الخضر إلى ضرورة الاهتمام بالبيئة فعقدت قمة الأرض في البرازيل في ريودي جانيرو حضرها أكثر من 100 رئيس دولة و30 ألف مشارك من كل أنحاء العالم.
2002	اجتماع أكثر من 100 رئيس دولة وعشرات الآلاف من المتخصصين في جوهانسبرغ والتوقيع على المعاهدة التي تضمنت وسائل المحافظة على الموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي.

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: حدة فروحات، **استراتيجيات المؤسسات المالية في تمويل المشاريع البيئية من أجل تحقيق التنمية المستدامة- دراسة حالة الجزائر**، مجلة الباحث، العدد 7، ورقلة، الجزائر، 2009-2010، ص ص 125-126.

4. **أهداف التنمية المستدامة:** إن أهم أهداف التنمية المستدامة يمكن إيرادها من خلال البنود التي من شأنها التأثير مباشرة في الظروف المعيشية للناس:

أ- **المياه:** تهدف الاستدامة الاقتصادية فيها إلى ضمان إمداد كاف من المياه ورفع كفاءة استخدام المياه في التنمية الزراعية والصناعية والحضرية والريفية، وتهدف الاستدامة الاجتماعية إلى تأمين الحصول على المياه في المنطقة الكافية للاستعمال المنزلي والزراعة الصغيرة للأغلبية الفقيرة، وتهدف الاستدامة البيئية إلى ضمان الحماية الكافية للمستجمعات المائية والمياه الجوفية وموارد المياه العذبة وأنظمتها الإيكولوجية.

ب- **الغذاء:** تهدف الاستدامة الاقتصادية فيه إلى رفع الإنتاجية الزراعية والإنتاج من أجل تحقيق الأمن الغذائي الإقليمي والتصديري، وتهدف الاستدامة الاجتماعية إلى تحسين الإنتاجية وأرباح الزراعة الصغيرة وضمان الأمن الغذائي المنزلي، وتهدف الاستدامة البيئية إلى ضمان الاستخدام المستدام والحفاظ على الأراضي والغابات والمياه والحياة البرية والأسماك وموارد المياه.

ت- **الصحة:** تهدف الاستدامة الاقتصادية فيها إلى زيادة الإنتاجية من خلال الرعاية الصحية والوقائية وتحسين الصحة والأمان في أماكن العمل، وتهدف الاستدامة الاجتماعية إلى فرض معايير للهواء والمياه والضوضاء لحماية صحة البشر وضمان الرعاية الصحية الأولية للأغلبية الفقيرة، وتهدف الاستدامة البيئية إلى ضمان الحماية الكافية للموارد البيولوجية والأنظمة الإيكولوجية والأنظمة الداعمة للحياة.

ث- **المأوى والخدمات:** تهدف الاستدامة الاقتصادية فيها إلى ضمان الإمداد الكافي والاستعمال الكفء لموارد البناء ونظم المواصلات، وتهدف الاستدامة الاجتماعية إلى ضمان الحصول على السكن المناسب بالسعر المناسب، بالإضافة إلى الصرف الصحي والمواصلات للأغلبية الفقيرة، وتهدف الاستدامة البيئية إلى ضمان الاستخدام المستدام أو المثالي للأراضي والغابات والطاقة والموارد المعدنية.

ج- **الدخل:** تهدف الاستدامة الاقتصادية إلى زيادة الكفاءة الاقتصادية والنمو وفرص العمل، وتهدف الاستدامة الاجتماعية إلى دعم المشاريع الصغيرة وخلق الوظائف للأغلبية الفقيرة، وتهدف الاستدامة البيئية إلى ضمان الاستعمال المستدام للموارد الطبيعية الضرورية للنمو الاقتصادي في القطاعين العام والخاص.[8]

5. **أبعادها:** يمكن إبرازها على النحو التالي:

أ- **البعد البيئي:** وهو منشأ هذا المفهوم، ويتعلق بالحفاظ على قاعدة الموارد المادية والبيولوجية وعلى النظم الإيكولوجية وتعزيز حمايتها وترشيدها.

ومعلوم أن الدراسات الاقتصادية اهتمت بالموارد النادرة، وأهملت الموارد الحرة (غير النادرة) كالماء والهواء، واعتبرتها دون قيمة تبادلية سوقية (أو منخفضة جدا)، لكن مع ظاهرة التلوث تغيرت النظرة الاقتصادية إلى هذه الموارد، حيث أصبح ينظر إليها من جانب قيمتها الاستعمالية، كذلك فهي تطرح مسألة السلم الصناعي، أي الحاجات التي يتكفل النظام الاقتصادي بتلبيتها، فالقدرة البيئية يجب احترامها والهدف من وراء ذلك هو التسيير والتوظيف الأمثل للرأسمال الطبيعي بدلا من تبذيره.

ب- **البعد الاقتصادي:** ويخص تلبية الحاجات المادية للإنسان عن طريق الإنتاج والاستهلاك، ويرى بعض الاقتصاديين أن التنمية المستدامة تتطلب نموا اقتصاديا سريعا للقضاء على الفقر وتوليد الموارد اللازمة للتنمية.

وتقوم هذه التنمية على الفكرة القائلة بأن استخدام الموارد اليوم ينبغي ألا يقل عن الدخل الحقيقي في المستقبل، وهو يعني أن النظم الاقتصادية ينبغي أن تدار بحيث نعيش على أرباح مواردنا ونحتفظ بقاعدة الأصول المادية ونعمل على تجسيدها، ويطرح هذا البعد مسألة اختيار وتمويل وتحسين التقنيات الصناعية في مجال الموارد الطبيعية، مما يعني استخدام أفضل للتكنولوجيا والمعارف والقيم التي تضع في الأولوية الديمومة الكبرى، يصاحب ذلك دمج الاعتبارات البيئية في التخطيط بهدف تقليل الآثار الاقتصادية الضارة بالبيئة، أي جعل الأثر البيئي للمشاريع جزءا رئيسيا في دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع إضافة إلى حساب التكاليف البيئية لأي مشروع.

ت- **البعد الاجتماعي البشري:** يشمل تحقيق الأهداف الاجتماعية مركزا على الاعتبارات الإنسانية والإنسان، إذ يعتبر عاملا للتنمية وهدفها، وذلك من خلال تحقيق العدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر وتقديم الخدمات الاجتماعية وغيرها يضاف إلى هذا تفعيل دور المرأة في التربية والتعليم والمشاركة وأيضا الاهتمام بالطفولة المشردة، وتعتبر التنمية المستدامة النمو وسيلة للالتحام الاجتماعي ولعملية التطوير في الاختيار السياسي، فالهدف العام هو تحقيق مفهوم الإنصاف بين المجتمعات والأفراد.

ويتوقف نجاح هذا المفهوم في هذا البعد بشكل كبير على احترام حقوق الإنسان، كما هو منصوص عليه في التصريح الدولي لمنظمة الأمم المتحدة لسنة 1948. [9]

المحور الثالث: الفساد وأثره على أبعاد التنمية المستدامة.

يمكن إبراز الأثر الذي يخلفه الفساد على التنمية المستدامة من خلال إبراز هذا الأثر على الأبعاد الثلاثة المكونة لها، على النحو التالي:

أولا- أثر الفساد على البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة: ويتجلى ذلك من خلال ما يلي:

1. **الآثار على الاستثمار المحلي:** هناك بعض الأدلة الإحصائية المستندة إلى بيانات عن شريحة مقطعية واسعة من البلدان، تفيد بأنه في حالة إجراء انحدار لنسبة إجمالي الاستثمار/الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1980-1985 على ثابت ومؤشر الفساد، فإن النقطة المقدرة للميل هي 0.012. ولتوضيح التأثير الكمي للفساد نأخذ عينة حسابية عن الفليبين وسنغافورة بأخذ النقطة المقدرة ودرجات الفساد حرفيا، الذي يبين أدنى درجة للفساد لدى سنغافورة مقدارها (1) درجة حسب مؤشر التجارة الدولية(Business International Index (BI، ودرجة الفساد للفليبين حسب نفس المقياس بلغت (6.5) درجة. إن الفليبين ستكون قادرة على رفع نسبة إجمالي الاستثمار/الناتج المحلي الإجمالي بمعدل 6.6 نقطة مئوية، أي: 0.066 = ((0.012 (1 – 6.50)) وهذه تعتبر زيادة كبيرة في الاستثمارات.
2. **الآثار على الاستثمار الأجنبي المباشر:** في دراسة مجموعة من بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر لأربعة عشر بلدا مصدرا إلى (41) بلدا مضيفا، قام بها وي Shang-Jin Wet في التسعينات، وجد أدلة واضحة على

أن الفساد في البلدان المضيفة يثبط الاستثمارات الأجنبية، فإذا أرادت الهند مثلا تخفيض مستوى الفساد لديها من (5.75) درجة إلى مستوى الفساد في سنغافورة المقدر بدرجة واحدة، فإن أثر ذلك على جذب الاستثمارات الأجنبية سيكون مساويا لتخفيض نسبة الضريبة على الشركات بنسبة 22%. إن الكثير من البلدان الآسيوية قامت بعرض حوافز ضريبية لإغراء الشركات المتعدية الجنسية، فالصين مثلا وفرت لتلك الشركات إعفاء ضريبيا لمدة عامين إضافة إلى ثلاث سنوات متعاقبة بنصف معدل الضريبة، وإذا كان هذا الإجراء يأتي للتخفيف من حدة الفساد الداخلي وتشجيع الاستثمارات الأجنبية، فهذا يشير إلى ارتفاع درجة الفساد في الصين. إن البلدان الآسيوية تستطيع أن تجذب الاستثمار الأجنبي دون حوافز ضريبية إذا استطاعت السيطرة على الفساد الداخلي في بلدانها.[10]

3. **أثر الفساد على النمو الاقتصادي:** يؤثر الفساد سلبا على إنتاجية الدولة ممثلة في إجمالي الناتج المحلي، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر. ويتمثل التأثير المباشر للفساد على النمو من خلال تأثيره السلبي على مختلف المتغيرات الاقتصادية كالاستثمار، الكفاءة الاقتصادية، رأس المال البشري...وغيرها، والتي تعد بمثابة قنوات يؤثر الفساد من خلالها على النمو بشكل غير مباشر. وقد بحثت العديد من الدراسات هذه العلاقة غير المباشرة باستخدام نموذج simultaneously، وتوصلت إلى أن الأثر الكلي للفساد على النمو سلبي ومعنوي، فزيادة درجة واحدة للفساد تخفض النمو بنسبة 0.9 % وذلك بعد أخذ الآثار غير المباشرة للفساد من جميع القنوات في الاعتبار.

بينما يتمثل الأثر المباشر للفساد على النمو من خلال ما يؤديه الفساد من انخفاض جودة البنية الأساسية العامة، وتقليص الإنفاق على تشغيل وصيانة البنية الأساسية والمرافق العامة والوقت الضائع في المساومة على الرشوة، وسوء تخصيص الموارد البشرية، إضافة إلى هجرة أصحاب الخبرات والكفاءات العلمية والفنية إلى الخارج مما يؤدي إلى تكبيد الدول خسائر ضخمة.

وقد وثقت العديد من الدراسات هذه العلاقة السلبية، حيث توصلت بعض الدراسات إلى أن انخفاض الفساد بدرجة واحدة يؤدي إلى ارتفاع معدل النمو ممثلا بمعدل نمو نصيب الفرد من الناتج بمقدار 0.21 %. [11]

4. **أثر الفساد على التشغيل:** يقود خفض معدلات النمو الاقتصادي الناتج عن الفساد إلى تراجع معدلات نمو التوظيف وازدياد معدلات البطالة، ويؤدي الفساد بصورة مباشرة وغير مباشرة إلى انخفاض إنتاجية العمالة وتراجع الدخول، وينتج عن فساد التوظيف تراجع مستويات المواءمة بين المهارات والوظائف مما يخفض من الإنتاجية ويقلل من معدلات نمو الناتج المحلي. [12]

ثانيا- أثر الفساد على البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة: يمكن إيجازها فيما يلي:

1. يقود الفساد إلى التشكيك في فعالية القانون وفي قيم الثقة والأمانة، إلى جانب تهديده للمصلحة العامة من خلال إسهامه في خلق نسق قيمي تعكسه مجموعة من العناصر الفاسدة أو ما يسمى Public bads سياسات سيئة،

وهو ما يؤدي إلى ترسيخ مجموعة من السلوكيات السلبية .

2. يؤدي تفشي الفساد في المجتمع إلى تراجع مستويات الرفاه الاجتماعي، وتدني مستويات المعيشة، وزيادة في أعداد الفقراء والمهمشين اجتماعياً .

3. يؤدي الفساد إلى تركز الثروة في أيدي قلة من المجتمع ويحرم باقي الفئات من الانتفاع بموارد البلاد المالية ويحرمهم من نصيبهم في الدعم.

4. يزيد الفساد من سلطة الأثرياء ويوسع الفجوة بين الطبقات، ويؤثر سلباً على الشريحة الفقيرة من المجتمع ويزيد من نسبة المهمشين سياسياً واقتصادياً واجتماعياً.

5. يشكل الفساد خطراً على السلم الاجتماعي.

6. يؤدي إلى تدهور القيم الاجتماعية والأخلاقية في المجتمع .

7. يضعف الفساد من شعور المواطنين بالانتماء الاجتماعي للدولة .

8. يسهم الفساد في تردي نظم التعليم، ونظم الرعاية الصحية.

9. يسهم الفساد في استشراء روح اليأس بين المواطنين وانتشار حالة الإحباط التي تنعكس سلبياً على العمل والإبداع.

10. يدفع الفساد بأصحاب الكفاءات العلمية للهجرة، نتيجة لتولي غير المؤهلين المناصب الحكومية الرفيعة والهامة، بسبب آليات المحاباة والمحسوبية والفئوية. [13]

ثالثا– أثر الفساد على البعد البيئي للتنمية المستدامة: الفساد البيئي النهج والسلوك الأكثر خطراً على الإنسان والبيئة، ويمثل نتيجة فعلية للفساد الإداري وتعزز واقع المحسوبية وترسخ جذورها في السياسات والممارسات الإدارية، ويحدث ذلك المنعطف السلبي في ممارسات وسلوك الأفراد والجماعة بفعل الخلل في النظام الإداري، ونتيجة جملة من العوامل الضاغطة والميسرة لنشاط هذه الظاهرة والتي منها تعمق جذور النهج الشمولي في القرار البيئي ومصادرة حق المجتمعات المحلية في صناعة القرار البيئي.

وظاهرة الفساد البيئي كأكثر العوامل خطراً وإجحافاً بالمصالح الأساسية للمجتمعات المحلية، البيئية والصحية والمعيشية، وانتهاكاً لحقوق الأجيال القادمة العيش في بيئة آمنة وسليمة، أخذ يتعزز وجوده وبشكل أكثر وحشية في العلاقة مع البيئات الطبيعية في الربع الأخير من القرن الماضي، وتصاعدت وتائره التدميرية في المرحلة الحديثة.

ويتجلى ذلك النهج في السيطرة على الموارد والمواقع البيئية الأساسية، وإحداث تغييرات مباشرة في طابعها البيئي، واستغلالها في إقامة المشاريع التنموية غير المتوافقة مع نظامها البيئي، إلى جانب تزايد ظاهرة

الفساد في تيسير نشاطات المافيا الدولية في نقل النفايات الخطيرة عبر الحدود وطمرها في أراضي الدول الأخرى، وتلك ظاهرة عامة شمل وباؤها مختلف البلدان في العالم. [14]

خاتمة: يعتبر الفساد من الظواهر التي شهدت انتشارا واسعا خلال السنوات الأخيرة، وعرفت المجتمعات تغلغلا كبيرا لها داخل أنظمتها الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية، حيث تسببت هذه الظاهرة في إلحاق أضرار جسيمة بالدول في كافة مفاصل الحياة، وأخلت بالبناء الوطني في كافة جوانبه، مما أدى بالدول إلى عدم تحقيق تنميتها المستدامة بالنظر لتوسع ظاهرة الفساد وتغلغلها في مختلف مناحي الحياة.

انطلاقا مما تقدم، تم التوصل إلى ما يلي:

- الفساد ظاهرة من الظواهر الاجتماعية الخاطئة، وهي منتشرة بكثرة في جميع المجتمعات وخاصة المجتمعات العربية، وهي من الأساليب الخاطئة التي يتبعها فرد من أفراد المجتمع، من أجل تحقيق مكاسب ومصالح شخصية على حساب الآخرين، وبذلك فهي خروج عن القانون والعرف السائد في المجتمع الذي يعيش فيه الأفراد الفاسدون، واستغلال للمناصب الرفيعة وذات السلطة والسيادة في الحصول على ممتلكات الغير، سواء كان هذا الاستغلال لصالح فرد أو لصالح جماعة، مع غياب القوانين والعقوبات الرادعة لمثل هؤلاء الأفراد.
- تتكون التنمية المستدامة من ثلاثة أبعاد أساسية تميزها عن باقي أنواع التنمية، فالبعد الاقتصادي لها يرتكز على أن مفهوم التنمية المستدامة بالنسبة للدول الصناعية هو السعي إلى خفض كبير ومتواصل لاستهلاك الطاقة والموارد الطبيعية وإحداث تحولات جذرية في الأنماط الحياتية السائدة في الاستهلاك والإنتاج، والحد من تصدير نموذجها الصناعي إلى الدول المتخلفة، أما وجهة نظر الدول الفقيرة بخصوص التنمية المستدامة فهي تعني توظيف الموارد من أجل رفع المستوى المعيشي للسكان الأكثر فقرا[15]، أما البعد الاجتماعي فعملية التنمية المستدامة فيه تتضمن التنمية البشرية التي تهدف إلى تحسين مستوى التعليم والرعاية الصحية، فضلا عن مشاركة المجتمعات في صنع القرارات التنموية التي تؤثر على المساواة والإنصاف، ولا بد من الإشارة إلى أن هناك نوعين من الإنصاف، وهما: إنصاف الأجيال المقبلة، وإنصاف الناس الذين يعيشون اليوم ولا يجدون فرصا متساوية مع غيرهم في الحصول على الخدمات الاجتماعية والموارد الطبيعية، لذلك تهدف التنمية إلى تحسين فرص التعلم، وتقديم العون للقطاعات الاقتصادية غير الرسمية، والرعاية الصحية بالنسبة للمرأة ولجميع فئات المجتمع[16]، ووفق هذا البعد تعتمد التنمية المستدامة اعتمادا كبيرا على مشاركة جميع أفراد المجتمع فيها، لذا يمكن القول عنها بأنها تنمية الناس من أجل الناس بواسطة الناس، وتنمية الناس معناها الاستثمار في قدرات البشر وتوسيع نطاق الخيارات المتاحة لهم سواء في التعليم أو الصحة أو المهارات، حتى يمكنهم من العمل على نحو منتج وخلاق، والتنمية من أجل الناس معناها كفالة توزيع ثمار النمو الاقتصادي الذي يحققونه توزيعا واسع النطاق، أما التنمية بواسطة الناس أي إعطاء فرصة لكل فرد للمشاركة فيها، وأكثر أشكال المشاركة في السوق

كفاءة هي الحصول على عمالة منتجة ومأجورة[17]، أما بالنسبة للبعد البيئي فتعتبر البيئة فيه من الشروط الأساسية والضرورية لوجود نشاط بشري والحفاظ على الوسط الطبيعي والحيوي ونقله سليما للأجيال القادمة، ويظهر البعد البيئي في:

1. المحافظة على الجو وذلك بتخفيض التلوث الناتج عن النقل والصناعة والرفع من قاعدة استخدام الطاقة إلى جانب الاعتماد على الطاقات المتجددة كالطاقة الشمسية، وقوة الرياح...إلخ.
2. حماية الموارد الطبيعية اللازمة لإنتاج المواد الغذائية مع التوسع في الإنتاج لتلبية احتياجات السكان الآخذين في التزايد، لأن فشل صيانة الموارد الطبيعية التي تعتمد عليها الزراعة كفيل بحدوث نقص في الأغذية في المستقبل.
3. تقليص ملاجئ الأنواع البيولوجية وهذا من خلال صيانة ثراء الأرض في التنوع البيولوجي للأجيال المقبلة، وذلك بإبطاء عمليات الانقراض وتدمير الملاجئ والنظم الإيكولوجية بدرجة كبيرة وإن أمكن وقفها.
4. الحيلولة دون تدهور طبقة الأوزون الحامية للأرض وهذا بالتخلص تدريجيا من المواد الكيميائية المهددة للأوزون، ويتم ذلك بالتعاون بين الدول لمعالجة المخاطر البيئية العالمية.
5. الحد من انبعاث الغازات ويتم عبر الحد من استخدام المحروقات والبحث عن مصادر أخرى للطاقة لإمداد المجتمعات الصناعية أو استخدام المحروقات بأكفء من البلدان النامية.
6. حماية المناخ من الاحتباس الحراري وهذا لعدم المخاطرة بإجراء تغييرات كبيرة في البيئة العالمية–بزيادة مستوى سطح البحر أو زيادة الأشعة فوق البنفسجية–يكون من شأنها إحداث تغيير في الفرص المتاحة للأجيال القادمة[18].

- يقود الفساد إلى الإخلال بالبناء الاقتصادي والاجتماعي والبيئي للمجتمعات، حيث أنه يؤدي إلى تدهور معدلات النمو وبالتالي انخفاض معدلات الاستثمار والإنتاج وبالتالي زيادة معدل البطالة، وتدهور الوضع المعيشي والصحي والتعليمي للأفراد، فضلا عن الإضرار بالتنوع الحيوي من خلال استنزاف الثروات بهدف زيادة الأرباح لحساب فئة قليلة على حساب الأكثرية التي لا تحصل سوى على الفتات، ومنه يعمل الفساد على الإخلال بمفهوم الاستدامة والحفاظ على حق الأجيال اللاحقة في تلبية احتياجاتها.

المراجع والهوامش:

1. http://mawdoo3.com/%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%8A%D9%81_%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%B3%D8%A7%D8%AF
2. https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%81%D8%B3%D8%A7%D8%AF
3. https://hrdiscussion.com/hr42958.html
4. http://basset.goo-dole.com/t32-topic
5. https://vb.eldwly.net/t176232.html

6. محمد بوناب، لطفي بوناب، **واقع وتقييم التجربة المحلية في الجزائر منذ الاستقلال**، ملتقى وطني حول التنمية الصناعية وترقية الاستثمار في الجزائر، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 9-2014/12/10، ص 508.
7. كريم زرمان، **التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2009**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 7، بسكرة، الجزائر، 2010، ص ص 195-196.
8. نبيلة فالي، **التنمية: من النمو إلى الاستدامة**، المؤتمر العلمي الدولي حول: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 7-2008/4/8.
9. يحي مسعودي، **إشكاليات التنمية المستدامة في ظل العولمة في العالم الثالث-حالة الجزائر**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع نقود ومالية، منشورة، جامعة الجزائر، 2009، ص ص 11-12.
10. www.nazaha.iq/search_web/eqtsade/4.doc
11. محمد محمود فتح الله عبد العزيز، **دراسة تحليلية للعلاقة بين الفساد والتنمية الاقتصادية بالتطبيق على الاقتصاد المصري**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، منشورة، جامعة الزقازيق، مصر، 2016، ص 110.
12. سعود بن هاشم جليدان، **آثار الفساد**، عبر الموقع، http://www.alarabiya.net/ar/aswaq/2014/06/29
13. https://www.ecomena.org/environmental-corruption-ar/
14. https://www.ecomena.org/environmental-corruption-ar/
15. آسيا قاسيمي، **التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسؤولية عن حماية البيئة مع الإشارة إلى التجربة الجزائرية**، الملتقى الدولي الثاني حول: السياسات والتجارب التنموية بالمجال العربي والمتوسطي-التحديات، التوجهات، الآفاق، باجة، تونس، 26-27 أفريل 2012، ص 10.
16. مؤيد وهيب، **أبعاد الشراكة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة**، مجلة آفاق، المجلد 27، العدد 107، الإمارات العربية المتحدة، 2006، ص 153.
17. http://mawdoo3.com/ البعد_الاجتماعي 10-10-2017 14 :00
18. شهرزاد زغيب، لمياء عماني، **البيئة والتنمية المستدامة**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 6، جامعة مسيلة، الجزائر، 2011، ص ص 250-251.
19. حدة فروحات، **استراتيجيات المؤسسات المالية في تمويل المشاريع البيئية من أجل تحقيق التنمية المستدامة-دراسة حالة الجزائر**، مجلة الباحث، العدد 7، ورقلة، الجزائر، 2009-2010، ص ص 125-126.